ولكن ناطوري كارتا لا تمتلك قوة الدفع الحقيقية لتثبيت مبادئها التي تتبنّاها مع قدرتها الفائقة على ذلك باعتبار انها ترتكز الى مستندات روحانية مستنبطة من تعاليم توراتية. وهي ما زالت تأخذ مساراً سلبياً في تعاملها مع الدولة الاسرائيلية؛ وهذا المسار يتحدد من خلال مقاطعة مؤسسات هذه الدولة مقاطعة تامّة. وربما كان في هذه المسلكية بعض الايجابيات، الّا ان قدرتها على التغيير تبقى محدودة اذا لازمت بقاءها خارج الدائرة.

ومع ان هذه المواقف تعتبر متقدمة نسبياً، في هذا الاطار، عن المواقف الاخرى، الّا ان هناك نقاطاً لا بدّ من اثارتها في هذا المجال. فبينما تدعو هذه الحركة الى التعايش بين العرب واليهود في فلسطين، الّا ان هذا التعايش سيبقى مؤقتاً الى حين مجيء السيد المسيح «الذي سيقيم الدولة اليهودية على أرض فلسطين». وهذا يعني ان هذه الحركة لا تعارض قيام الدولة اليهودية من حيث المبدأ، بل تعارضها من حيث الوسيلة؛ اذ ترفض ان تقوم هذه الدولة من قبل الصهيونية السياسية التي ابتدعها هرتسل، وترى ارجاء قيامها حتى تكون دولة يهودية خالصة على يد المسيح المنتظر. ويتفرّع من هذه المبادىء ان الحركة لا تسقط من حسابها الاساطير التي وردت في التوراة، والتي تدعي بملكية اليهود لفلسطين.

وهكذا نجد، بعد استعراض التيارات الدينية الرئيسة في اسرائيل، سواء منها التي تظهر على الخارطة السياسية أو التي تعمل في الشارع الاسرائيلي على الصعيد الديني ـ الاجتماعي، ان هذه التيارات ليست متماثلة في ظروف انشائها، أو في مفاهيمها ومبادئها التي تطرحها، خصوصاً في ما يتعلق منها، بصفة اساسية، بالشعب الفلسطيني، سواء المقيم منه على ارض فلسطين بكاملها أو أولئك الذين أُخرجوا من مواطنهم الاصلية تحت ظروف متباينة.

وكما نلحظ امكانية تقسيم القوى السياسية في اسرائيل الى يمين ويسار بشكل عام تبعاً لمواقفها من القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، فان هذا التقسيم يمكن ان يكون صالحاً عند تصنيف الكتل والتيارات الدينية الاسرائيلية، بصرف النظر عن مواقفها داخل، أو خارج، الخارطة السياسية، حسبما ظهرت لنا في انتخابات الكنيست الثاني عشر الاخيرة.

فاذا وضعنا حركة أغودات يسرائيل في منتصف هذه القوى والكتل السياسية باعتبارها تؤيد اتفاقيتي كامب ديفيد والحكم الذاتي الناتج عن هاتين الاتفاقيتين، وترجيء النظر في مستقبل الاراضي المحتلة الى حين انتهاء فترة الحكم الذاتي، فان بقية القوى الاخرى تتوزع على يمين هذه الحركة ويسارها، بحيث يقف الحزب الوطني الديني (المفدال) على يمينها، باعتباره يدعو الى تنفيذ اتفاقيتي كامب ديفيد والى الحكم الذاتي، ويرى ضرورة بسط السيادة الاسرائيلية على الاراضي المحتلة بعد انتهاء فترة الحكم الذاتي. وعلى يمين المفدال، تقف حركة غوش ايمونيم التي ترى وجوب الاحتفاظ بالاراضي المحتلة تحت السيادة الاسرائيلية وعدم الانسحاب من على أي شبر منها؛ وعلى يمينها، نجد حركة كاخ التي ما زالت تحتفظ ببعض بقاياها في المجتمع الاسرائيلي. وهذه الحركة تتجاوز، في طروحاتها، القوى اليمينية الاخرى، اذ تسعى الى تفريغ الاراضي من العرب حتى يتسنّى قيام دولة يهودية خالصة وخالية من اية عناصر «اجنبية»، وذلك بعد تطبيق السيادة الاسرائيلية على الاراضي المحتلة كافة.

أمّا على اليسار، فتقف حركة شاس بطروحاتها وآرائها المميّزة؛ حيث يرى زعماؤها ضرورة الانسحاب من على اجزاء من الاراضي المحتلة اذا كان في ذلك ما يحمي العنصر اليهودي المتواجد